

مرسوم رقم 302 لسنة 2012 بشأن إلحاق إدارة الفتوى والتشريع بوزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم 12 لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1977 في شأن درجات ومراتب القضاة وأعضاء النيابة العامة وإدارة الفتوى والتشريع والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم 116 لسنة 1992 في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها ،
- وعلى المرسوم الصادر في 24 رمضان 1405 هـ الموافق 12 يونيو 1985 م بشأن إلحاق إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء ،
- وعلى المرسوم رقم 144 لسنة 2003 في شأن جدول وظائف ومراتب أعضاء الفتوى والتشريع والمعدل بالمرسوم رقم 32 لسنة 2007 ،
- وعلى المرسوم رقم 108 لسنة 2003 في شأن مراتب وبدلات القضاة وأعضاء النيابة العامة ،
- وعلى المرسوم رقم 168 لسنة 2012 بشأن إلحاق إدارة الفتوى والتشريع بوزير العدل والشئون القانونية ،
- وعلى المرسوم رقم 296 لسنة 2012 بتشكيل الوزارة ،
- وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ،
- وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالأمري مادة أولى

تلتحق إدارة الفتوى والتشريع بوزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ويكون له مباشرة الاختصاصات والصلاحيات المقررة للوزير في القوانين المنظمة لها .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر مبارك الحمد الصباح